٩ ويُقسّم الرأي العام حسب النطاق الجغرافي إلى رأي محلي ووطني وإقليمي وعالمي.

الرأي العام المحلي هو الرأي السائد في شارع أو قرية أو مدينة أو محافظة. والرأي العام الوطني أو القومي هو المرتبط بالوطن والدولة. والرأي العام الإقليمي هو السائد بين مجموعة الشعوب المتجاورة جغرافيا في فترة معينة نحو قضية جدل معينة تمس مصالحها المشتركة. وذلك كالرأي العام الخليجي أو الأفريقي.

والرأي العام العالمي هو رأي الشعوب لا رأي الحكومات. وكان يمثل رأي ثلاث مجموعات من الشعوب هي الرأسمالية والاشتراكية ومن هم لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء. فهو يتعدى الحدود بين الجماعات السياسية ليعبر عن نوع معين من التوافق بين الطبقات أو الفئات التي تنتمي إلى أكثر من دولة واحدة. وقد أصبح هذا الرأي

العام العالمي من سمات عصرنا هذا مع تطور وسائل الاتصالات حتى بات تعبيرُ (القرية الصغيرة) رديفا لكلمة (العالم)

ويُقسّم الرأي العام حسب نوع الرأي إلى رأي شخصي يكونه الفرد لنفسه طبقا لدرجة ثقافته وخبراته ويرغب أن يشارك به المجموعة ويعبر عنه، **ورأي خاص** يرغب الفرد في أن يحتفظ به لنفسه ولا يعبر عنه.

أما عن التقسيم الكمي للرأي العام فهو رأي الأغلبية ورأي الأقلية والرأي الائتلافي والرأي الساحق.
فأما رأي الأغلبية فهو يمثل رأي ما يزيد على نصف الجماعة وهو تجميع وتكرار الرأي الشخصي لأغلبية الجماعات الفاعلة.
وأما رأي الأقلية فهو رأي ما يقل عن نصف الجماعة وقد يكون منهم بعض الأكفاء والمتخصصين.

وأما الرأي الائتلافي فهو رأي جملة أقليات مختلفة في اتجاهاتها وتجمعت لتحقيق هدف معين تحت ظروف خاصة وعوامل خارجية عارضة يزول بزوالها.
والرأي الساحق هو القريب من الإجماع ويقترب من العادات والعرف والتقاليد.

ويُقسّم حسب التواجد إلى رأي عام موجود ورأي عام متوقع وجوده عقب بعض الأحداث والمشاكل، والأخير هو محط عمل مراكز بحوث الرأي العام.

يُعتبر الرأي العام المصدر الأول للضبط الاجتماعي، باعتباره أنه القوة التي يعتمد عليها، ويستند إليها وخاصة في الجماعات المتقدمة. فهو أشبه بالإرادة العامة ، ولكن الأفراد لا يحسون به لأن وجوده معنوي. فهو رغبة مبهمة عامة لا يمكن تحديد

نطاقها أو مصدرها تحديدا دقيقا مضبوطا وهذه الرغبة لها صفة الديمومة، وتحافظ على الكيان الاجتماعي وتدرأ ما يهدد قيمه .